



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



تقرير تحليلي إحصاءات التجارة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2017



فبراير - 2018

هيئة اتحادية | Federal Authority





تقرير إحصائي

تنشر الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء تقارير ونشرات حسب الأدلة التالية: "نشر البيانات الإحصائية" و "ميثاق الممارسات الفضلى لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"



الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (FCSA) هي هيئة حكومية اتحادية تابعة لمجلس الوزراء في دولة الإمارات، تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 6 لعام 2015، وتتجسد مهمة الهيئة في تقوية وتعزيز البيانات الوطنية والقدرات التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعد الهيئة واحدة من المصادر الحكومية الرسمية للإحصاءات الوطنية، وأيضاً إحدى الجهات الحكومية المختصة بالأمور التي تتعلق بالتنافسية الوطنية، وتهدف الهيئة إلى الارتقاء بأداء القدرة التنافسية العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العمل مع الجهات المعنية على تحديد التحسينات والسياسات في مختلف القطاعات، ووضعها موضع التنفيذ.

الرؤية

المعرفة من أجل الازدهار.

© جمادى الأول، 1439 هـ، فبراير، 2018 م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

تقرير تحليلي - إحصاءات التجارة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2017

جميع المراسلات توجه إلى:

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء - إدارة الاتصال الحكومي

صندوق البريد 127000 دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: +971 4 608 0000

الفاكس: +971 4 327 3535

البريد الإلكتروني: info@fcsa.gov.ae

الموقع الإلكتروني: www.fcsa.gov.ae

@FCSA UAE





قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
4	الملخص التنفيذي
4	التجارة العالمية حسب التكتلات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2017
5	إحصاءات التجارة العالمية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2017
6	حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2013-2017

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	الموضوع
5	1. إجمالي قيمة التجارة العالمية حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2017
6	2. نسب حجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2017
7	3. الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من الأعوام 2013-2017



الملخص التنفيذي

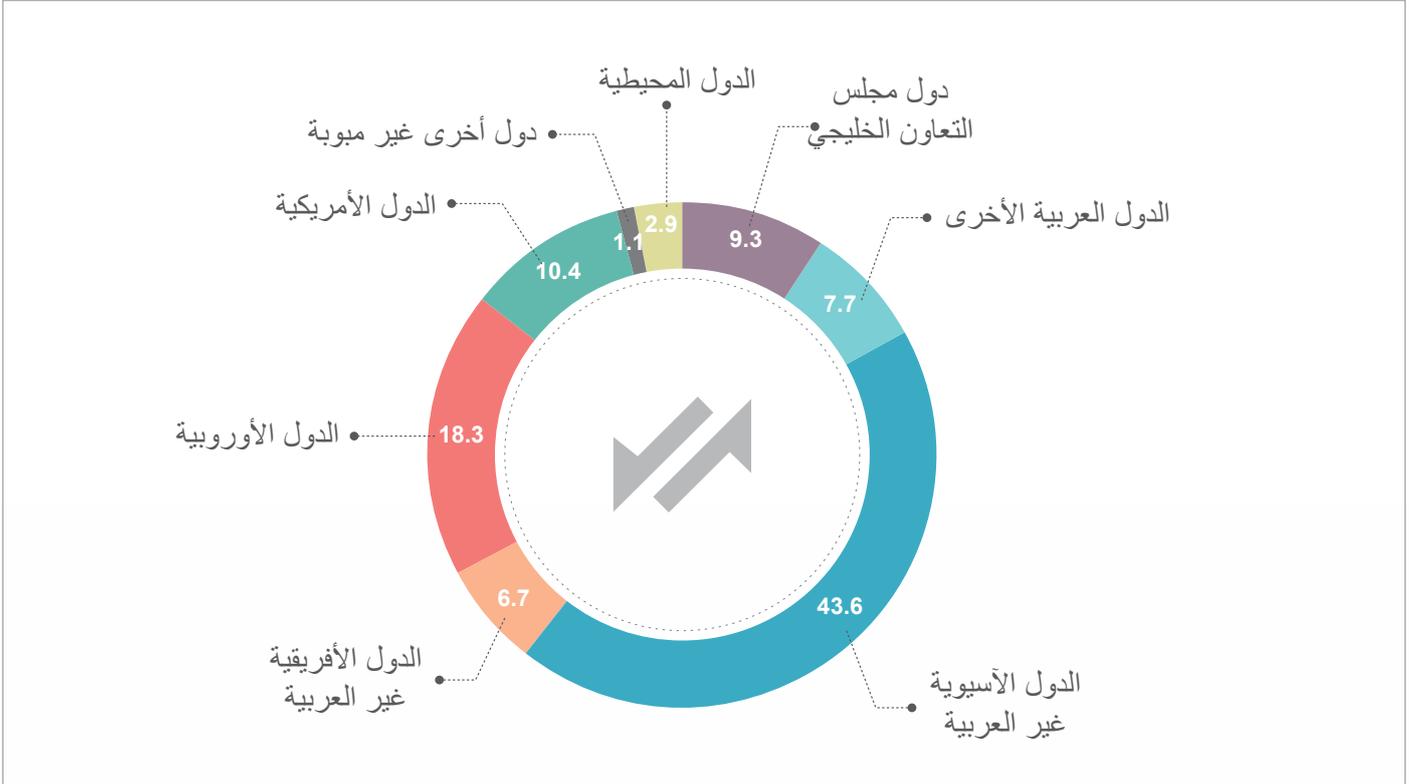
ارتفاع قيمة إجمالي إعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.8%، خلال النصف الأول من عام 2017، مقارنة بنفس الفترة من العام 2016

تشير نتائج قيم إحصاءات التجارة السلعية العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2017، إلى أن قيمتها الإجمالية بلغت ما مقداره 535.5 مليار درهم تقريباً، مقارنة بـ 540.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع مقداره 4.9 مليار درهم تقريباً، وبنسبة انخفاض وصلت إلى 0.9%، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 337.4 مليار درهم في النصف الأول من عام 2017، مقارنة بـ 344 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2016، وبنسبة انخفاض مقدارها 1.9%، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 78.9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنة بـ 88.8 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2016، وبانخفاض مقداره 9.9 مليار درهم، وبنسبة 11.1%، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 119.1 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنة بـ 107.5 مليار درهم خلال عام 2016، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة 10.8%، وما يزيد من أهمية هذه النسب أنها تحققت رغم تداعيات الظروف العالمية والأوضاع الداخلية للدول الإقليمية المحيطة على مختلف الاقتصادات، حيث أن استمرار نمو معدلات التجارة يعكس ثقة التجار والمستثمرين في اقتصاد دولة الإمارات وذلك في ظل سياسة التوسع والابتكار التي تتبناها قيادة الدولة الحكيمة ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنوع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التجارة العالمية للسلع غير النفطية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2017

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية وذلك خلال النصف الأول من عام 2017، فترة محل الدراسة إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقية إجمالية مقدارها 233.2 مليار درهم، وبنسبه مقدارها 43.6% من إجمالي قيمة تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها بالمرتبة الثانية وبفارق كبير، مجموعة الدول الأوروبية وبقية مقدارها 98.3 مليار درهم، وبنسبة 18.3% من مجموع التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2017، ثم مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقية مقدارها 55.8 مليار درهم، وبنسبة 10.4%، ثم تلتها مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الرابعة وبقية إجمالية مقدارها 49.6 مليار درهم، وبنسبه مقدارها 9.3%، من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 41 مليار درهم تقريباً وبنسبة 7.7% من إجمالي قيمة التبادل التجاري خلال الفترة المذكورة، وفي المرتبة السادسة فقد جاءت الدول الأفريقية غير العربية حيث بلغت قيمة التبادل التجاري معها حوالي 36 مليار درهم تقريباً، وبنسبه مقدارها 6.7% من إجمالي التبادل التجاري الكلي، وبنسبة إلى الدول الأخرى الغير مبوه فقد بلغ نصيبها حوالي 15.8 مليار درهم وبنسبة مقدارها 2.9%، أما بالنسبة إلى الدول المحيطة فقد بلغت قيمه التبادل التجاري معها حوالي 5.8 مليار درهم تقريباً، وبنسبة 1.1%، تقريباً من إجمالي قيمة التبادل التجاري مع العالم الخارجي خلال فترة محل الدراسة من عام 2017.

شكل (1): إجمالي قيمة التجارة غير النفطية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2017

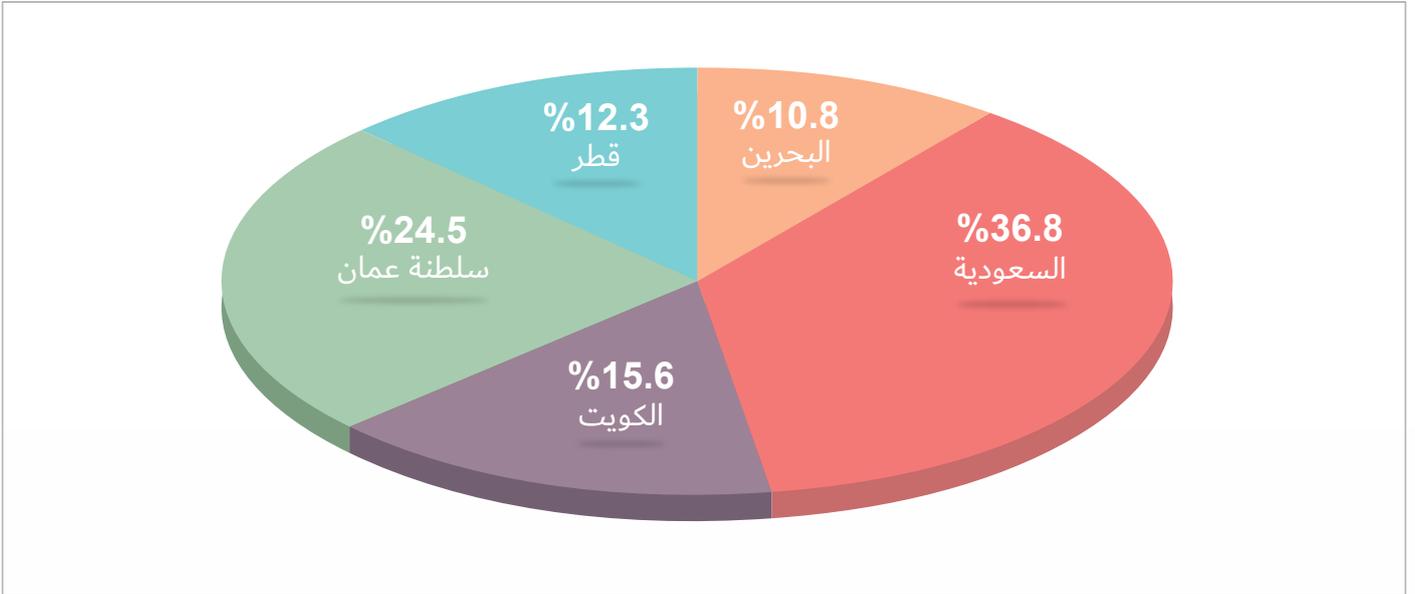


إحصاءات التجارة العالمية البينية غير النفطية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2017

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أو الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة العالمية المصدر الوحيد لدعم طبيعة وتوزيعات حركة التجارة العالمية وفقاً لبلد المنشأ وبلد المقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات النصف الأول من عام 2017، فقد بلغت مجموع قيم التبادل التجاري السلعي غير النفطي مع دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 49.6 مليار درهم إماراتي، حيث شكلت ما نسبته 9.3% من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، مقارنة بـ 50.4 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2016، وبنسبة انخفاض مقدارها 1.6% عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام 2016، حيث تركزت قيمة التبادل التجاري مع المجموعة المذكورة كما أسلفنا (دول مجلس التعاون الخليجي) على النحو التالي:

فقد جاءت السعودية في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم التجارة السلعية غير النفطية الكلية مع المجموعة المذكورة، وبقائمة إجمالية مقدارها 18.3 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2017، مقابل 18 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2016، وبنسبة ارتفاع مقدارها 1.2%، تليها في المرتبة الثانية سلطنة عمان، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري ما مقداره 12.2 مليار درهم إماراتي خلال النصف الأول من عام 2017، مقابل 14.1 مليار درهم إماراتي لنفس الفترة من عام 2016، وبنسبة انخفاض مقدارها 13.7%، تلتها حسب الترتيب كل من الكويت وقطر والبحرين، وبقائمة 7.7 مليار درهم و 6.1 مليار درهم ثم 5.3 مليار درهم على التوالي، خلال النصف الأول من عام 2017، ويوضح الرسم البياني التالي نسب حجم التبادل التجاري السلعي مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة محل الدراسة من عام 2017.

شكل (2): نسب حجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2017



حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2013-2017

يمثل حجم التبادل التجاري (مجموع قيم الصادرات غير النفطية والمعاد تصديره وقيمة الواردات) حيث تتبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، لكونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، وكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على اساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2017 نحو 535.5 مليار درهم، مقارنة بـ 540.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2016، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً ونسبته وصلت إلى 4.9%، بينما ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2016، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2015، بنسبه وصلت إلى 4.6%، بينما ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2015، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من خلال عام 2014، وبنسبه وصلت إلى 13.4%، كما وانخفضت نسبة التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي والخاص بقيمة التبادل التجاري خلال نفس الفترة من عام 2014، وبنسبة كبيره وصلت الى 36% عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2013، ويعود السبب في ذلك إلى الحركة الذي شهدتها الصادرات وإعادة التصدير الخاص بالدولة، وفق ما تم توضيحه في مكان آخر من التقرير، من جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي من النسب العالية مقارنة بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة، ويلقي الرسم البياني التالي الضوء على تطور ارتفاع قيم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الخمسة أعوام الأخيرة 2013 ولغايه 2017.



شكل (3) الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من الأعوام 2013 – 2017

